الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية العلوم السياسية
قسم الدراسات السياسية

تداعيات النزاعات الداخلية على البنى الاجتماعية "الجزائر أنموذجاً"

The Repercussions of Internal Wars on Societal Structures "ALGERIA as a Model"

إعداد: علي إبراهيم

المشرف العلمي: د. عاصم أبو حجيلة

ملخص:

يتناول هذا البحث تداعيات النزاعات الداخلية على البنى المجتمعية، ويسلط الضوء على الآثار التي تخلفها على البنى الاجتماعية بتركيزه بشكل خاص على الشق الاجتماعي لتلك الآثار والتغييرات التي تؤدي اليها، ويستعين البحث بعدد من نظريات علم الاجتماع لتفسير كيفية حصول تلك التغييرات في فترة النزاع وماهيتها كالنظرية البنائية الوظيفية، وينطلق البحث من الفرضية الأساسية ومفادها أن النزاعات الداخلية تؤدي دورا رئيسيا في تغير البنى الاجتماعية في الدول التي تتعرض لها. ويسقط البحث هذه النظريات على النزاع الداخلي الذي دار في الجزائر بين عامي 1991-2001 لتبيان أسبابه وآثاره وتداعياته على المجتمع، توصل البحث الى عدد من النتائج كنتيجة أن النزاعات الداخلية تترك آثاراً متنوعة على البنى الاجتماعية، منها ما يمكن وصفه بالمباشرة كتدمير البنى التحتية والنزوح الجمعي نتيجة أعمال العنف أو كشل الاقتصاد نتيجة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج للبحث عن بيئة آمنة استثمارياً، ومنها ما يمكن وصفه بغير المباشر كتفتيت الهوية الوطنية نتيجة حصول تغييرات في العلاقات الاجتماعية بين الفئات المكونة للمجتمع بالإضافة إلى فقدان الثقة بين مكونات المجتمع المتنازعة وتشكيل بيئة خصبة للإرهاب نتيجة تفكك الهياكل الاجتماعية والسياسية والأمنية.

الكلمات المفتاحية: النزاعات الداخلية، البنى الاجتماعية، الجزائر، العشرية السوداء، تسوية النزاعات.

مقدمة:

تشكل النزاعات الداخلية بمختلف تعريفاتها وأنواعها أحد أهم القضايا للإنسانية جمعاء، فهي تشكل خطر على الوجود بأقصى مراحلها الذي يتخذ شكل الحرب وتعيق صيرورة التطور في أخف اشكالها، وتتراوح تأثيراتها من نطاق جغرافي صغير كإقليم معين في دولة معينة إلى نزاع يعم بلداً بأكمله، لكن يبقى المتأثر الأكبر بها على اختلاف شدتها هو المجتمع، فالأثر الناجم عن النزاعات الداخلية لم يعد ينظر إليه بالشكل التقليدي وما يتبعه من أضرار مادية فقط وإنما تعدا ذلك لأشكال أخرى إنسانية ومعنوية وغيرها، تستطيع بمجملها تغيير بنية المجتمع بأكمله، ومن هنا تبرز العلاقة بين المجتمع والنزاع الداخلي ومدى التأثير الذي يصيب بنية المجتمع بعد النزاع الداخلي اعتماداً على ظروف وشروط كل منهما.

ويعد النزاع الداخلي في الجزائر بين عامي 1991-2001 أحد أبرز النزاعات الداخلية التي أثرت بالمجتمع الجزائري منذ نشأته بمختلف فئاته ومكوناته فأحدثت شروخاً عديدة فيه وكان لها تداعيات على البنية الاجتماعية الأمر الذي قاد إلى تغييرات كبيرة في الأسس والركائز التي يقوم عليها المجتمع الجزائري ومنظومة القيم الموجودة وعلاقات الافراد التي كانت قائمة قبل الحرب ضمن المجتمع.

هذا، ولقد غير النزاع في الجزائر الكثير من المفاهيم سواء المتعلقة بالنزاعات أو المفاهيم السائدة عن العلاقات الاجتماعية، فقد أفرز منظومة اجتماعية جديدة داخل المجتمع واعطى افكارا جديدة عن طريقة تعامل المجتمعات مع النزاعات الداخلية. وقد نجم عن النزاع في الجزائر عدد كبير من الأزمات كان لها دورها في تشكيل بنى المجتمع الجزائري بعد انتهائه ووجب على المجتمع الجزائري التعامل معها لضمان استمراره والحفاظ على كيانه في محاولة لاستعادة استقراره في فترة ما قبل الحرب والنجاة من آثارها التي طالت كل شيء في الجزائر.

منهج الدراسة:

المنهج الوصفي – التحليلي: الذي يقوم على أساس توصيف مفهوم النزاعات الداخلية، وكذلك أيضاً توصيف التحولات التي تأثر على البنى الاجتماعية، بالإضافة إلى انه يقوم على أساس تحليل النزاع الداخلي في الجزائر لإيضاح تداعياته وطريقة تسويته.

تقسيم الدراسة:

يقسم البحث إلى ثلاث فصول يحتوي كل من الفصل الأول والثاني على مبحثين، أما الفصل الثالث يحتوي ثلاث مباحث، وربما يحتوي تقسيمات أصغر حسب طبيعة البحث وما يقتضيه الموضوع.

يتناول الفصل الأول موضوع النزاعات الداخلية وتأثيرها على البنى الاجتماعية، ويحتوي هذا الفصل على مبحثين، يعرض المبحث الأول المفاهيم النظرية للنزاعات الداخلية والمجتمع بالمعنى اللغوي والاصطلاحي وتعريفات وأفكار أهم الباحثين لهذه المفاهيم، بالإضافة إلى استعراض بعض المداخل والنظريات المهمة في البحث بينما يتناول المبحث الثاني جدلية العلاقة بين النزاعات الداخلية والبنى الاجتماعية وذلك بإيضاح آثار النزاعات الداخلية على المجتمعات.

أما الفصل الثاني يتحدث عن النزاع الداخلي في الجزائر وتداعياته الاجتماعية، وينقسم الفصل إلى مبحثين متفرعين عنه، المبحث الأول يلقي الضوء على طبيعة النزاع الداخلي الجزائري والاثار المترتبة عليه، بينما يتناول المبحث الثاني مقاربة للنظريات التي يعتمدها البحث لواقع المجتمع الجزائري في تلك الفترة بالاخص الوظيفية البنائية.

الفصل الثالث والأخير يتحدث عن أساليب تسوية النزاعات الداخلية، وينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، يعرض المبحث الأول مفهوم الاستقرار الاجتماعي السياسي، أما المبحث الثاني فيتناول ثلاث نماذج عن آلية تسوية النزاعات الداخلية، ويشرح المبحث الثالث وضع الاستقرار الاجتماعي السياسي في المجتمع الجزائري ما بعد النزاع بالإضافة إلى استعراض النتائج الاجتماعية لتسوية النزاع حينها.

المراجع:

1. أبو الغار، إبراهيم. (1984). **علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي.** القاهرة: مصر. مكتبة نهضة الشرق. ص: 336.
2. بعلبكي، احمد، مفلح، أحمد، النجار، باقر سلمان، نبلوك، تيم، امين، جلال، خان، حسن الدين، وآخرون. (2013). **الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر.** ط: الأولى. بيروت: لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية. ص: 624.
3. بلقزيز، عبدالاله. (2008). **الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر.** الطبعة: الأولى. بيروت: لبنان. ص: 172.
4. بوكراع، الياس. (2003). **الجزائر الرعب المقدس.** ط: الأولى، ترجمة: خليل أحمد خليل. بيروت: لبنان. دار الفارابي. ص: 431.
5. تاونزند، ت. (2014). **الإرهاب مقدمة قصير جدا.** ترجمة: محمد سعد طنطاوي. القاهرة: مصر. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. ص: 154.
6. الحسن، احسان محمد. (2015). **النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة.** ط: 3. عمّان: الأردن. دار وائل للنشر والتوزيع. ص: 317.
7. دورتي، ج، وبالستغراف، رز (1985). **النظرية المتضاربة في العلاقات الدولية.** ترجمة: وليد عبد الحي. ط: الطبعة الأولى. الكويت: الكويت. مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع. ص: 404.
8. روسو، ج. (2012). **العقد الاجتماعي.** ترجمة: عادل زعيتر. القاهرة: مصر. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. ص: 174.
9. الرياشي، سليمان، وفيلالي، صالح، والعمار، منعم، وبن خرف الله، الطاهر، وعبد الفتاح إسماعيل، سيف الدين، وبوعشة، محمد. (1996). **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.** ط: الأولى. بيروت: لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية. ص: 560.
10. ريتزر، ج، ستينسكي، ج. (2021). **النظريات الحديثة في علم الاجتماع.** ترجمة: ذيب بن محمد الدوسري، وعمر عبد الجبار احمد، وخالد بن عمر الرديعان. ط: الأولى. الرياض: السعودية. مكتبة جرير. ص: 1410.

نتائج الدراسة:

1- توصل البحث إلى نتيجة مفادها أن النزاعات الداخلية تترك آثاراً متنوعة على البنى الاجتماعية، منها ما يمكن وصفه بالمباشرة كتدمير البنى التحتية والنزوح الجمعي نتيجة أعمال العنف أو كتدمير الاقتصاد نتيجة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج للبحث عن بيئة آمنة استثمارياً، ومنها ما يمكن وصفه بغير المباشر كتفتت الهوية الوطنية نتيجة حصول تغييرات في العلاقات الاجتماعية بين الفئات المكونة للمجتمع بالإضافة إلى فقدان الثقة بين مكونات المجتمع المتنازعة وتشكيل بيئة خصبة للإرهاب نتيجة تفكك الهياكل الاجتماعية والسياسية والأمنية، وكذلك الأمر بالنسبة للخسائر البشرية التي تشكل مستقبلاً عبئاً على المجتمع وذلك بسبب تزايد عدد الأيتام نتيجة النزاع أو بسبب فقدان أحد الوالدين ما سيغير من شكل عملية التنشئة الاجتماعية ويؤدي إلى صعود جيل جديد لم يحظ بالتنشئة الاجتماعية الطبيعية.

2- استنتج البحث أن الآثار التي تخلفها النزاعات الداخلية تعني حدوث تحولات في البنى الاجتماعية ما يؤدي إلى تغيير في أنماط العلاقات الاجتماعية على مستوى الافراد والجماعات، فبالعودة إلى فكرة دوركهايم عن التغيير الاجتماعي وانتقال المجتمعات من الحالة الميكانيكية إلى الحالة العضوية استنتج البحث أن ما يحدث في فترات النزاع الداخلي هو عملية عكسية، فحتى المجتمعات التي وصلت للحالة العضوية والتي يعني بها دوركهايم المجتمعات التي ينتشر تقسيم العمل فيها ويكون تماسكها مبني على أساس احترام القوانين والأنظمة تعرضت إلى نزاعات داخلية وهي ما تؤدي كما بين البحث سابقاً إلى آثار مختلفة على الهوية الوطنية والثقة الاجتماعية وغيره، واتضح أثناء البحث أن هذه الآثار كانت تعني بدورها إعادة الجماعات لحالة من العصبية والانغلاق على نفسها لتصبح مجتمعات ضيقة النطاق ميكانيكية كما يصفها دوركهايم. إن هذا التحول ينتج عنه أمرٌ آخر فيما يخص تغير العلاقات الاجتماعية، فانغلاق الجماعات على نفسها وانخفاض ثقتها بغيرها أدى إلى تعزيز الروابط بين أفراد كل جماعة على حدا وانقطاع الروابط مع الجماعات الأخرى وهو أمر مهم للحفاظ على تماسك المجتمع وفقاً لغرانوفيتر الذي أعطى أهمية كبيرة للروابط بين المجموعات المختلفة وهي الروابط التي لا تنشأ بسبب القرابة أو العلاقات الوثيقة واسماها الروابط الضعيفة.

3- لقد كانت أحد التداعيات الرئيسية للنزاع الداخلي في الجزائر تفتيت الهوية الوطنية الذي أدى إلى ظهور هويات فرعية عبرت عنها في غالب الأحيان الجماعات الإسلامية المتطرفة، وهذا كان ما ارتكزت عليه المصالحة الوطنية الجزائرية حينها، فسبيل توحيد المجتمع تحت هوية وطنية واحدة يعني إعادة دمج فئات المجتمع رغم اختلافاتها، فانطلقت المصالحة من مجموعة تدابير تفضي إلى إعادة دمج تلك الجماعات بالمجتمع الجزائري وتدل على نفي الفكرة الاقصائية من الحل الاجتماعي، لتستطيع المصالحة الوطنية إعادة جمع الفئات المتنازعة تحت هوية وطنية واحدة تقوم على مبادئ التسامح والعيش المشترك.

وتجدر الإشارة إلى أوجه التشابه بين الحالتين الجزائرية والسورية من ناحية النزاع الذي عاشه البلدان، بالإضافة إلى أن التجربة الجزائرية أثبتت نجاحها مع مرور الوقت، لذلك يمكن العودة إلى مجريات المصالحة الوطنية الجزائرية ودراسة آلياتها ومراحلها لاستخلاص نتائج يمكن الاستفادة منها في الحالة السورية.

الخاتمة:

تعددت الطروحات التي تناولت النزاعات الداخلية بحسب المفهوم نفسه وبحسب تقسيمات أخرى كمستويات نزاع ومسبباته، فالنزاعات الداخلية على اختلاف أسبابها ومستوياتها، تشكل حالة من عدم الاستقرار تؤدي إلى حصول تغييرات اجتماعية، ما تطلب إدخال تفسيرات لمفهوم المجتمع والبنية الاجتماعية لتتماشى مع طروحات النزاعات الداخلية، وذلك كون المجتمع هو المتأثر الأكبر بتلك النزاعات، فالبنى الاجتماعية هي كل ما يتكون منها المجتمع من ثقافة مشتركة وما تحتويه من أعراف وعادات وقيم، ومن التنظيم الذي يعطي للمجتمعات شكلها، ويحفظ أمنها، اضافة إلى الشعور الجمعي بين أفراد المجتمع وهو ما يشكل الركيزة الأساسية لاجتماع الأفراد وألفتهم، فشكلت هذه البنى الاجتماعية نقطة الانطلاق لتفسير حالات النزاع الداخلي عن طريق مداخل متعددة كمدخل الهوية والانتماء الذي يتعلق بالشعور الجمعي للأفراد، أو كالمدخل الاقتصادي الذي يعنى بتحليل إدارة التنظيم للحياة المادية في المجتمع، وربط تلك المداخل مع نظريات في علم الاجتماع كالنظرية البنائية الوظيفية للوقوف على قدرة تعامل المجتمع مع حالات النزاع.

بناء على ذلك تناول البحث الآثار العامة للنزاعات الداخلية كتدمير البنية التحتية والنزوح الجمعي والخسائر البشرية وصولا إلى تفتت الهوية الوطنية وفقدان الثقة ضمن المجتمع، ما أوضح حصول تحولات في أنماط العلاقات الاجتماعية تم تناولها عن طريق طروحات كل من غرانوفيتر الذي يبني فكرته الرئيسية حول أهمية الروابط الاجتماعية الضعيفة، واميل دوركهايم وآلية التغيير الاجتماعي التي تبدأ بالمجتمعات الميكانيكية البسيطة لتصل إلى المجتمعات العضوية.

ويشكل النزاع الداخلي الذي دار في الجزائر بين عامي 1991 - 2001 نموذجا اعتمده البحث لدراسة الأفكار السابقة، فرغم أن النزاع انطلق بسبب إلغاء الانتخابات النيابية عقب فوز الإسلاميين بها إلا أنه بتطور النزاع اتضحت أسبابه الأخرى والتي كانت عبارة عن وضع اقتصادي متردي عجزت الجزائر عن معالجته، وتبينت أيضا الأجندة الخفية للإسلاميين عن طريق ممارساتهم التي تخطت أشكال العنف السياسي، وأخذت طابع الإرهاب عن طريق الاغتيالات والمجازر الجماعية والخطف والسلب، لتدخل الجزائر بنزاع طويل الأمد استمر قرابة العشر سنوات، وأطلق عليه "العشرية السوداء".

خلّف هذا النزاع آثارا عديدة على المجتمع الجزائري، فقد أدى اقتصاديا إلى زيادة التدهور الاقتصادي الذي كان قبل النزاع ولخسائر بشرية نجم عنها مشاكل مستقبلية بسبب ارتفاع نسب الأيتام وانخفاض أعداد اليد العاملة. أما آثاره الاجتماعية فقد تنوعت من خلق أزمات في الهوية الوطنية إلى انخفاض الثقة بين مكونات المجتمع الجزائري. بناء على ما سبق، قام البحث بمقاربة عدد من النظريات الاجتماعية لواقع المجتمع الجزائري في تلك الفترة، ليتم إيضاح نقاط الخلل الاجتماعي عن طريق فكرة تالكوت بارسونز عن الأنساق الاجتماعية ومستلزماتها الوظيفية والتطرق إلى فكرة وظيفية الصراع عند لويس كوزر والتي يمكن بناءً عليها النظر إلى الصراع من زاوية مختلفة يمكن وصفها بالإيجابية، أما التغير الاجتماعي فما جرى بالجزائر كان عملية عكسية لما تناوله اميل دوركهايم من التحول من المجتمعات الميكانيكية إلى العضوية، بالإضافة إلى تغيير نمط العلاقات الاجتماعية بانقطاع ما وصفه غرانوفيتر بالروابط الضعيفة.

استطاعت الجزائر تجاوز تلك المرحلة باعتماد عملية صلح شاملة بنيّة الوصول إلى استقرار اجتماعي سياسي يكفل عودة الحياة الطبيعية في المجتمع، لكن مفهوم تسوية النزاع يختلف من حالة لأخرى، خصوصا في حالات النزاع الداخلي، لذلك تطلب البحث تفسير مصطلحات الصلح والمصالحة الوطنية والاستقرار الاجتماعي السياسي، وطرح نماذج من اليات تسوية النزاع لإيضاح ذلك الاختلاف، فالحرب الأهلية اللبنانية لم تنتهي إلا بما عرف باتفاق الطائف والذي تم بناؤه على المشكلات الأساسية التي أدت لتلك الحرب وهي المشكلة الطائفية، أما الحرب الأهلية في ليبيريا فانتهت باتفاق أبوجا الثاني الذي يحدد أسس استلام السلطة في البلاد، وكان للدول الإقليمية دور بارز في تلك المرحلة، على عكس رواندا التي قامت بالخروج من أزمتها بجهود داخلية بحتة عن طريق ما عرف بمحاكم غاشاشا، وهي الجهاز المخول بتنفيذ المصالحة الوطنية ومحاكمة المتورطين في جرائم الحرب، ومن هنا تناول البحث عملية تسوية النزاع في الجزائر والتي مرت بمراحل عدة عبر تطوير القوانين التي تسمح للمشاركين بالنزاع العودة إلى وطنهم وتركيم السلاح، وكان لتلك التسوية عديد الآثار على المجتمع جزائري اقتصاديا واجتماعيا، لتتمكن الجزائر من إعادة التوازن لمجتمعها بعد عشر سنوات من النزاع.